

Document: EB 2018/124/INF.8  
Date: 13 September 2018  
Distribution: Public  
Original: French

**A**



الاستثمار في السكان الريفيين

**الكلمة الافتتاحية لرئيس الصندوق  
السيد جيلبير أنغبو**

المجلس التنفيذي - الدورة الرابعة والعشرون بعد المائة  
روما، 11-13 سبتمبر/أيلول 2018

---

**للعلم**

## الكلمة الافتتاحية

الآن وقد حققنا النصاب، يسعدني الترحيب بكم في هذه الدورة الرابعة والعشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي للصندوق. وأنا على يقين من أننا عدنا من فصل الصيف بطاقة متجددة.

يسرني الترحيب بشكل خاص بالسيدة Alexandra Bugailiskis، السفيرة والممثلة الدائمة لكندا، وبالسيد Eric Hilberink، نائب الممثل الدائم لهولندا، في أول مشاركة لهما في المجلس التنفيذي.

وأود الترحيب أيضاً بالممثلين المعتمدين حديثاً، والذين يشاركون للمرة الأولى في اجتماع للمجلس التنفيذي، وهم: السيدة Annette Seidel من ألمانيا، وسعادة السفير Frank Carruet من بلجيكا، والسيدة Elizabeth Lien من الولايات المتحدة الأمريكية، والسيدة Satu Lassila من فنلندا، والسيد Prashant Goyal من الهند، والسيد Syukur Iwantoro من إندونيسيا، والسيد عقيل هاتور من قطر، وسعادة السفير Nadeem Riyaz من باكستان.

نرحب أيضاً بحضور زملائنا من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي كمرافقين في الدورة.

وأود الآن أن أعرفكم بالسيد Guoqi Wu، الذي انضم إلينا في شهر يوليو/تموز بصفة نائب الرئيس المساعد لدائرة خدمات المنظمة.

من دواعي سروري أيضاً أن أعلن عن انتهائنا للتو من تعيين سكرتيرة جديدة للصندوق، وانضمامها إلينا بتاريخ 15 أكتوبر/تشرين الأول: وهي السيدة Atsuko Hirose من اليابان.

كما أتمنا تعيين عدة مدراء جدد، بعضهم معروف لديكم: Nigel Brett مديراً لشعبة آسيا والمحيط الهادي، Lisandro Martin مديراً لشعبة أفريقيا الغربية والوسطى، Sara Savastano مديرة لشعبة البحوث وتقييم الأثر، والمنظمة إلينا من إيطاليا.

وقد كان أغلبنا حاضراً هذا الصباح في مقر منظمة الأغذية والزراعة خلال العرض الذي قدمته المنظمات الثلاث التي تتخذ من روما مقراً لها، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، لأحدث التقارير عن انعدام الأمن الغذائي والتغذية في العالم. ومن المؤسف بحق أننا وصلنا لعام 2017 ومازال 821 مليون شخص يعانون من الجوع.

من هنا يترتب علينا مضاعفة جهودنا والبحث عن سبل تجعلنا أكثر فعالية وابتكاراً لزيادة الأثر الذي نحدثه، وتسمح لنا باستخدام أكثر فعالية وكفاءة للموارد التي في عهدتنا.

وأنا على ثقة من أننا نستطيع التعويل على تصميمكم ودعمكم لهذه القضية التي تجمعنا.

وفيما يتعلق بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، يسعدني أن أشارككم تفاؤلي بنجاحنا في الوصول إلى هدف التجديد والبالغ 1.2 مليار دولار أمريكي. وقد دخل التجديد الحادي عشر للموارد حيّز النفاذ بتاريخ 14 أغسطس/آب 2018، في تحسن ملموس مقارنة بالتجديدين التاسع والعاشر لموارد الصندوق.

وأنا أرى في هذا دليلاً على دعمكم الراسخ، وأعبر لكم عن عميق امتناني.

لكننا ندرك أيضاً أن الطريق أمامنا لتحقيق الهدف البالغ 1.2 مليار دولار أمريكي لا زال طويلاً. ونحن نعمل بجد ونشاط لتعبئة المبلغ المتبقي، والذي يعادل حسب تقديراتنا حوالي 100 أو 150 مليون دولار أمريكي. ونركّز في

سعيًا هذا على المساهمات التكميلية غير المقيدة، ولا سيما في مجالات التغذية، والمناخ، والمساواة بين الجنسين، والشباب.

وإن كان عام 2018 مهماً لتجديد مواردنا، فهو عام مفصلي أيضاً لتحول الصندوق.

في هذا الخصوص، أحرزنا تقدماً هائلاً في عملية اللامركزية وفي تعزيز قدراتنا التشغيلية. وأنا على يقين من أن الفرصة ستتاح لنا لمناقشة هذا الأمر في سياق عملية التميز التشغيلي لإحراز النتائج. وبحلول نهاية هذا العام، سنكون قد عززنا من قدراتنا على الأرض بشكل كبير.

وقد نفذنا عملية إعادة انتداب واسعة النطاق لما يصل إلى 114 منصباً، 90 منها في المكاتب القطرية. وارتفعت بذلك نسبة المناصب في الميدان خلال عام 2018 من 18 في المائة إلى 30 في المائة.

ومن ضمن 90 منصباً في المكاتب القطرية، سيُنْتدب 46 موظفاً من مقر الصندوق إلى الميدان. وبحلول نهاية العام، سيكون جميع الموظفين المنتدبين إلى المكاتب القطرية تقريباً قد استلموا مهامهم.

إلا أنه من الواضح أيضاً أن شعبة الموارد البشرية قد اضطرت في حالات معينة إلى التكيف مع الأوضاع المخصصة لبعض زملائنا. ومن الأساسي أن تتمكن الفرق في الميدان من التعامل بروية مع التغيرات الجارية، وأن تتمتع بالمهارات اللازمة لأداء مهامها الجديدة وتعزيز عملياتنا. ونحن ندعمها بطرق مختلفة، ونخطط لزيارة فريق متعدد القطاعات لكل مركز إقليمي بدءاً من الآن حتى شهر نوفمبر/تشرين الثاني لاستخلاص الدروس المستفادة من الأشهر الأولى للانتداب وإعادة الانتداب كجزء من عملية اللامركزية.

وفي أعقاب عملية إعادة موازنة شعب العمليات، تركّز عملية التميز التشغيلي لإحراز النتائج حالياً على الدوائر الأخرى وخدمات الدعم في مقر الصندوق. ويتيح الاستعراض الجاري فرص التبسيط بهدف جعل منظمتنا أكثر فعالية وكفاءة.

وأحد الدروس التي يمكننا بالفعل استخلاصها من عملية التميز التشغيلي لإحراز النتائج يتمثل في الحاجة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على إدارة التغيير. إذ لا ينبغي النظر إلى التغيير على أنه عملية انتقالية. كل شيء في هذا العالم، بما يشملنا نحن أيضاً، في حالة تغير دائم. لكن علينا، في معرض قيامنا بذلك، إيلاء الاهتمام اللازم للكفاءة والفعالية. كما يتوجب علينا متابعة العمل على ترسيخ روح ثقافة النتائج، وثقافة الابتكار المستمر. وما لم ننبنى فكرة الابتكار المستمر، فإن فعالية هذه المؤسسة على المدى المتوسط ستكون في خطر. وانطلاقاً من هذه الخلفية، قررنا إنشاء وحدة تتسم بالرشاقة، وتتألف من موظفين أو ثلاثة موظفين فنيين إضافة إلى أمانة عامة كحد أقصى، تختص بالتغيير، ويرصد النتائج، والابتكار. وستعمل هذه الوحدة على رصد الإصلاحات الجارية، وستكون بمثابة مركز للتميز ومختبر للأفكار والمبادرات لمساعدة الدوائر في إدماجها لثقافة النتائج وفي زيادة فعاليتها، وفي متابعة البحث عن طرق ووسائل للابتكار في عملياتنا ونموذج عملنا.

تمثل الميزانية، بطبيعة الحال، بنياً شديداً الأهمية في جدول أعمالنا اليوم.

وكما وعدنا العام الماضي، لم تحمل ميزانية عام 2019 أي زيادة معتبرة. ونحن نفترض، على أساس تأشيرتي، زيادة إجمالية نسبتها 2.4 في المائة، تتألف من زيادة سعرية تعادل 1.7 في المائة وزيادة حقيقية تبلغ 0.7 في المائة.

ويكمن طموحنا في مواصلة الجهود لتحقيق الوفورات. وآمل إغلاق السنة المالية 2018 بوفورات تعادل 5 في المائة تقريباً، بما يتجاوز نسبة الـ 3 في المائة التي اعتدنا ترحيلها سابقاً.

وننوي طلب تفويض خاص من مجلس المحافظين لاستخدام هذه الوفورات الإضافية العام القادم، متجاوزين بذلك، بفارق صغير وبصورة استثنائية، نسبة الترحيل المسموح بها البالغة 3 في المائة. وسيكون ذلك طلباً استثنائياً. إذ أننا لا نطلب تغييراً دائماً في نسبة الـ 3 في المائة. والغاية من طلب التفويض الخاص هذا هو السماح لنا بالتجهيز لرفع السن الإلزامي لإنهاء الخدمة إلى 65 عاماً، والمزمع دخوله حيّز النفاذ في 1 يناير/كانون الثاني 2020.

كما أود أن أشكركم على تعاونكم في العمل الجاري على إطار الانتقال. ويسعدني أن أشهد التقدم الجيد الذي تحرزه مجموعة العمل المعنية بهذا الإطار.

وأنتم على علم، دون شك، بالتقدم المحرز في عمل التقييم المستقل على المخاطر المالية، ويعرض التقرير المنبثق عنه على الدورة القادمة للمجلس التنفيذي.

وأرحب أيضاً بالعرض الذي سيجري اليوم لنتائج التقييم المؤسسي للهيكلية المالية للصندوق، والذي أعده مكتب التقييم المستقل في الصندوق.

وقد وافق المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2017 على إنشاء الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية. وهو في مرحلة التفعيل حالياً، ويُتوقع دخوله حيّز النفاذ في بداية عام 2019.

نحن نتحرى حالياً إمكانية إنشاء مرفق مالي للاستثمار في سلاسل القيمة الزراعية الغذائية، بالشراكة مع حكومة هولندا ومصرف Rabobank من القطاع الخاص، بهدف الحد من فاقد الأغذية وهدرها، بشكل يرتبط مباشرة بهدف التنمية المستدامة 12-3.

وكإشارة على التزام الصندوق بهذه المبادرات، وبغية مواصلة مصالحنا مع غيرنا من المستثمرين، قد نقرر استثمار أموالنا الخاصة، وإن يكن على أساس قطري فقط. ولهذه الغاية، ندرس حالياً الحاجة لتعديل اتفاقية إنشاء الصندوق، وقد نقصد المجلس التنفيذي في شهر ديسمبر/كانون الأول في هذه المسألة.

أعلم بأن بانتظارنا قائمة طويلة من البنود في جدول الأعمال تحتاج للتطرق لها، كما أشار إليهم بعضكم. لذلك، أقترح بأن نباشر العمل. وبإذنكم، أعلن افتتاح الدورة الرابعة والعشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي، وأنهى ملاحظاتي الافتتاحية.